مستقبل العلاقات التجارية
بين
الدول العربية والجماعة الاوروبية
والحاجة الى استراتيجية تسويقية جديدة

اعداد

السيد الاستاذ/ ممدوح محمد المصرى
رئيس مجلس ادارة
شركة مصر للتجارة
الخارجية

" بسم الله الرحمن الرحيم "

المرفقـــــــــات

مرفـــــق (١)

بيان مقارن ببعض المؤشرات الاقتصادية

البيـــان	الوحـــدة	المجموعـــة الاوربيـــة	الولايـــات المتحـــدة	اليـابـان
عدد السكان (١٩٨٧)	مليون نسمة	٣٢٣	٢٤٤	١٢٢
المســـاحة	الف كم٢	٢٢٥٣	٩٣٧٣	٣٧٢
الناتج القومي الصافي (١٩٨٥)	مليار وحدة نقد اوربية	٣٣١٤	٥١٧٢	١٧٥٤
الكثافة السكانيـــة	شخص/كم٢	١٤٢	٢٦	٣٢٤
حجم الصـــادرات	مليار وحدة نقد اوربية	١٠٣٨	٣٧١	٢٦٣
حجم الاستثمارات الداخلية	مليار وحدة نقـــدا	٧١١	٦٦٨	٥٩٥
انتـــاج الصـــلب	مليون طن	١٢٥	٨٠	٩٩
انتاج الســـيارات	الف سيارة	١١٥٩٤	٧٠٨٠	٧٨٩١
انتاج الطاقـــة	مليون	٥٨٩	١٦٠٠	٦٥
اســـتهلاك الطاقة	مليون	١٠٢٩	١٩٠٠	٣٨٨
نصيب الصناعة من الدخل القومي	نسبة مئوية	٢٧ر٥	٢١ر٤	٤٠ر٢

مرفـــق (٢)

التبـادل التجارى بين الـــدول العربية والمجموعة الاوروبيـــة خلال الفـــترة (٨٥ ـ ١٩٨٧)

القيمة بالمليون بالدولار

البيـــان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الصادرات العربية الى المجموعة الاوروبية	٣٨٧٨٧	٢٩١٦٣	٣٢٣٧٣
الواردات العربية من المجموعة الاوروبية	٤١٢٢٣	٣٨٨٢٤	٣٩٧٧٢
حجم التبادل التجارى بين الـــدول العربية والمجموعـــة الاوروبيـــة	٨٠٠١٠	٦٧٩٨٧	٧٢١٤٥
الفائـــض أو العجـــز	(ـ) ٢٤٣٦	(ـ) ٩٦٦١	(ـ) ٧٣٩٩

مرفـــق (٣)

بيان بالحصص التي تعفي تدريجيا من الرسوم
الجمركيه لدي دخولها المجموعه الاوربيه

السلعه	فترة التمتع بالاعفاء الجمركي	الكميه بالطن
بطاطس مبكره	من اول يناير الي آخر مارس	٩٨,٠٠٠
فاصوليا طازجه	من اول نوفمبر الي آخر ابريل	٦,٤٠٠
بصل طازج	من اول فبراير الي ١٥ مايو	١٠,٠٠٠
ثوم طازج	من اول فبراير الي آخر مايو	١,٦٠٠
بصل مجفف	دون قيد زمني	٤,٩٠٠
ثوم مجفف	دون قيد زمني	١,٠٠٠
برتقال طازج	دون قيد زمني	٧,٠٠٠
خرشوف	من اول اكتوبر الي اخر ديسمبر	١٠٠
خيار	خلال شهري يناير وفبراير	١٠٠
بطيخ (صغير)	من اول يناير الي آخر مارس	١٠٠

مـرفق (٤)

هيكل الصادرات المصرية لدول المجموعة الوروبية
خلال الخمس اعوام الاخيرة (٨٣ ـ ١٩٨٧)

القيمة بالمليون وحدة نقد اوروبيـة

السـنة	صادرات مصر الكليـة (١)	صادراتنا من البترول (٢)	بنسـبة ١ : ٢
١٩٨٣	٢٩٧٦	٢٤٦٤	٨٢٪
١٩٨٤	٤١٢٢	٣٣٩٩	٨٣٪
١٩٨٥	٤١٣٨	٣٤٥٥	٨٣٪
١٩٨٦	١٣٨١	١٢٧٨	٧٠٪
١٩٨٧	٢١٢١	١٥٣٤	٧٢٪

مـــــرفق (٥)

بيان بالصادرات المصرية من الغزول والمنسوجـات القطنية خلال الفـترة (٨٣ ـ ١٩٨٧)

القيمة : بالمليون وحدة نقد اوروبيـة
الكمية : بالالف طـــن

السـنة	جملة صادراتنا (١)	صادراتنا غزل ومنسوجات (١)	الكميـة	بنسـبة ٢ : ١
١٩٨٣	٢٩٧٦	٨٢	٢١	٢٫٨ ٪
١٩٨٤	٤١٢٢	١٢٩	٣٠	٣٫١ ٪
١٩٨٥	٤١٣٨	١٣٢	٢٩	٣٫١ ٪
١٩٨٦	١٨٣١	٩١	٣٦	٥٪
١٩٨٧	٢١٢١	١٥٨	٤٨	٧٫٤ ٪

مـرفق (٦)

بيان بالصادرات المصرية من الالومنيوم
خلال الفترة (٨٣ ـ ١٩٨٧)

القيمة : بالمليون وحدة نقد اوروبيـة
الكمية : بالالف طـــن

السـنة	جملة صادراتنـا (١)	صادراتنا من الالومنيوم (٢)	الكميـة	نسـبة ١ : ٢
١٩٨٣	٢٩٧٦	٧٦	٥٠	٢,٥ ٪
١٩٨٤	٤١٢٢	١٥٤	٨٣	٣,٧ ٪
١٩٨٥	٤١٣٨	١٥١	٩٣	٣,٦ ٪
١٩٨٦	١٨٣١	١٣٥	٩٣	٧,٤ ٪
١٩٨٧	٢١٢١	١٠٢	٧٨	٤,٨ ٪

مصادر ومراجع الدراسة :

١ ـ وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ـ وكالة الوزارة لشئون التمثيل التجارى ـ المكتب التجارى بسفارة جمهورية مصر العربية فى بروكسل ـ التقرير السنوى عن المجموعة الاقتصادية الاوروبية وعلاقة مصر بها فبراير ١٩٨٩ .

٢ ـ وزارة الزراعة ـ العلاقات الزراعية المصرية ـ الدراسات الدولية والاعلام الخارجى ـ دراسة عن (السوق الاوروبية المشتركة واثر انضمام اسبانيا والبرتغال على صادرات مصر الزراعية) .

٣ ـ مقالة للسيد / احمد الجعوينى (دكتور) تحت عنوان " الوحدة الاقتصادية الاوروبية على بعد ثلاث سنوات " ـ مجلة الاهرام الاقتصادى ـ العدد ١٠٩٤ المؤرخ ١/١/١٩٩٠ .

٤ ـ مقالة للسيد / السفير حسن شريف (دكتور) تحت عنوان " مصر والسوق الاوروبية الموحدة " ـ جريدة الاهرام ١٢/٣/١٩٩٠ .

٥ ـ مقالة تحت عنوان "1992 Pessimism pernades Ec Arab trade" ـ جريدة Financial times بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٠ .

٦ ـ نشرات ودوريات التجارة الخارجية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

الفصـــــل الرابـــــع

الحاجـة الى استراتيجـية تسويقية جديـــــــدة

الخلاصـــــــــة :

من العرض السابق يتضح ان المجموعة الاقتصادية الاوروبية تعمل على ، ان تكون قوة اقتصادية عالمية قوية تواجه القوى الاقتصادية العالمية الاخرى مثل الولايات المتحدة الامريكية واليابان ، ولذلك بدأت هاتين القوتين في الشعور بخطر المنافسة في الاسواق العالمية .

اما مصر وهي دولة نامية ، فانها تنظر الى المجموعة الاوروبية بتشكيلها عام ١٩٩٣ على انها شريك تجارى قوى وليس منافس .

ويتضح من العرض ايضا انه ليس هناك ما يدعو الى التخوف من قيام هذه القوة الاقتصادية الهائلة عام ١٩٩٣ ، بل من المؤكد ان هناك مجالات كثيرة للاستفادة منها خاصة وان علاقاتنا التجارية والاقتصادية مع المجموعة الاوروبية تسير في اطار السياسة الموحدة التي تنتهجها المجموعة مع دول حوض البحر المتوسط الذى تطلق عليها دول المشرق والمغرب حيث تربطها بها أوثق العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

محتويات الدراسة

رقم الصفحة

- مقدمة ١
- الفصل الاول
  المعالم الرئيسية للجماعة الاوروبية المشتركة ٣
- الفصل الثاني
  العلاقات التجارية بين الجماعة الاوروبية والدول العربية ١٨
- الفصل الثالث
  مصر والمجموعة الاوروبية عام ١٩٩٣ ٢١
- الفصل الرابع
  الحاجة الى استراتيجية تسويقية جديدة ٣٢

مقدمـــــــة :

بداية لابد أن نشكر السيد المستشار الدكتور/ محمد ابو العينين مدير مركز القاهـــــرة الاقليمي للتحكيم التجارى اللدولي، وكذلك فريق العمل الذى يصاحبه على دعـوته لنا وتعاونـــــه الصادق معنا من أجل اشتراكنـا فى المؤتمـر العلمـى حول موضوع " **الوحدة الاوروبية عـــــام ١٩٩٢ والتنميـة الاقتصاديـة فى العالم العربـى** " .

ولقد حرصنا على الاشتراك فى هذا المؤتمر على أساس ان شركة مصر للتجارة الخارجيـــــة هى أول شركات التجارة الخارجية العاملة فى مصر والتابعة لهيئة القطاع العام للتجارة الخارجـــية حيث أنشئت فى ديسـمبر عـام ١٩٥٥ ، وتعمل شركتنا فى مجال التصدير والاستيراد وهو النشـــاط الاساسى للشركة .

وجدير بالاشـارة الى ان رأس مال الشركة قد تطور الى ان بلغ حاليا ٩ مليون جنيـه مصرى كما تطور رقم اعمـالها الى ان بلغ اكثر من مليار ونصف مليـار جنيـه مصرى .

وتتعامل الشركة مع كافة الاسواق الخارجيـة والعالمية وفى كافة السلع المتداولة علاوة علـــى أن لديها العديد من المخازن والفروع المنتشـرة فى القاهرة وموانى الاسكندرية وبور سعيد ودمياط كما انها تمتلك احدث محطات الغربلـة فى منطقـة القبارى بالاسكندرية لغربلة وتنقية البـــذور والنباتات الطبيـة طبقا لاحدث مواصفات الجودة العالمـية المطلوبة لهذه السلع بالاضافـــة الى انها تساهم فى العديد من المشـروعات والبنوك الاستثماريـة ، على سبيل المثال شركة السويـس للاسمنت وشركة الدلتـا للسـكر وبنك التجاريـــون .

ولاشك ان الاقتصاد العالمى قد شهد فى أواخر الثمانينـات احداث ومتغـيرات عالميـــة متلاحقـة وكانت من أهم هذه الاحداث والمتغـيرات حدث اتمام مشروع أوروبا الموحـدة فى عـــام ١٩٩٢ فهذه الوحدة الاوروبية المنتظـرة سوف تؤثر فى مستقبل العلاقات التجارية والدوليـــية بين دول العالم من حيث انها قد لفتت الانظار الى اهميـة التعاون والتنسـيق بين الـــدول بعضها والبعض الآخـر فى صـورة مشـتركة وجماعيـة وهى بهذا تعتبر نموذجا ناجحـا يعـــبر عن أهمـية وقوة التكتـلات الدولـية .

وترتبط الجماعـة الاوروبيـة بعلاقات تجاريـة وثيقـة بالدول العربية خاصـة مع الدول العربية المطلـة على البحـر الابيض المتوسط على اساس انها تمثـل العمق الاستراتيجـى للدول الاوروبيـة من جهـــة الجنـــوب .

وازاء اهتمام بتدعيـم التجارة الخارجـية مع دول الجماعـــة الاوروبيـة خاصة تنميـــــة الصادرات المصريـــة اليهـا ، وبتقويـة العلاقات التجاريـة بين الدول العربيـة والجماعـــة الاوروبيـة أعدت هذه الدراسة بغرض أن تساهم فى بناء استراتيجـية تسويقيـة عربية تتعامـــل مع الجماعة الاوروبية بعد استكمال انشاء السوق الاوروبيـة الواحـدة عـام ١٩٩٣ .

وفى ضوء تحقيق هذا الهدف قسـمت الدراسـة على النحو التالـى : —

الفصـــــل الاول

المعالـــم الرئيســية للجماعة الاوروبيـــــة المشـــتركـة

الفصل الاول :

ويتناول المعالم الرئيسية للجماعة الاوروبية المشتركة من حيث نشأتها ، اهدافها ، التعديلات التي ادخلت على اتفاقية روما وجوهر تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة لاسواق الدول الاثنى عشر في سوق واحدة دون حدود وذلك بداية عام ١٩٩٣ بالاضافة الى عرض نتائج دراسات اللجنة الاوروبية حول الفوائد والمزايا الاقتصادية التي سوف نحققها نتيجة تحقيق هذه السوق الواحدة .

الفصل الثاني :

يتعرض للعلاقات التجارية بين الدول العربية والجماعة الاوروبية وما صاحب هذه العلاقات من موجة من التشاؤم بعد استكمال انشاء السوق الواحدة عام ١٩٩٣ علاوة على التعرض الى ماجاء بوثيقة تعديل اتفاقية روما فيما يختص بعلاقات المجموعة الاقتصادية الاوروبية التجارية بالدول الاخرى من حيث الجوانب القانونية وكذا التصريحات الرسمية للمسئولين عن المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

الفصل الثالث:

يركز على تحليل العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والمجموعة الاوروبية وماينتظر ان تكون عليه في عام ١٩٩٣ من حيث المبادلات التجارية ، التعاون الاقتصادى والفنى والمالى والمعونات الغذائية التي نحصل عليها من المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

الفصل الرابع:

وتختتم الدراسة بضرورة تبنى اتسراتيجية تسويقية جديدة على المستوى العربى تتعامل مع السوق الاوروبية الواحدة عام ١٩٩٣ بصورة جماعية وفى صالح اقتصاديات الدول العربية .

أولا : نشأة واهداف الجماعة الاوروبية المشتركة :

تعتبر الجماعة الاوروبية المشتركة من أهم تجارب التكامل الاقتصادى فى العصر الحديث ظهرت الحاجة الملحة لهذا النوع من التكامل عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وماعانت منه دول اوروبا اقتصاديا من جراء هذه الحرب .

وقد قررت فكرة انشاء الجماعة الاوروبية بعديد من المراحل حتى تحقق لها فى النهاية الشكل الحالى حيث تم فى عام ١٩٤٧ توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادى " البينولكس Benelux " والذى كان يضم ٣ دول اوروبية هى هولندا — بلجيكا — لوكسمبورج ، وفى عام ١٩٤٩ تم تكوين المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادى على أثر مشروع مارشال وضمنت تلك المنظمة ١٧ دولة أوروبية .

وفى عام ١٩٥١ قامت ٦ دول أوروبية هى فرنسا — ايطاليا — بلجيكا — لوكسمبورج — هولندا — المانيا الغربية وتنقسم الاسباب التى دعت الى قيام الجماعة الاوروبية الى اسباب اقتصادية وأخرى سياسية حيث تغزو اهم الاسباب الاقتصادية الى معاناة الدول الاوروبية من العجز فى موازين مدفوعاتها علاوة على منافسة الاتحاد السوفيتى وامريكا للانتاج الاوروبى بالاضافة الى صغر حجم السوق الاوروبى بالنسبة لكل دولة على حدة ، فى حين كانت ترتكز الاسباب السياسية للوحدة الاوروبية على العمل على تحقيق الوحدة السياسية الشاملة للمنطقة ومحاولة خلق كتلة ثالثة فى العالم السياسى ذات شخصية مستقلة عن المعسكرين الامريكى والسوفيتى .

وجدير بالاشارة الى ان اهم الاسس والمبادئ التى قامت عليها اتفاقية الجماعية الاوروبية كانت مايلى : —

— تحقيق الاتحاد الجمركى فان تكون الدول الاعضاء ارضا جمركية واحدة والعمل على ازالة القيود على المبادلات سواء كانت حواجز جمركية او قيود كمية وماشابه ذلك من القيود .

— حرية انتقال العمل ورأس المال مابين الدول الاعضاء .

— قيام سياسة مشتركة للزراعة تهدف الى تنمية الانتاج الزراعى عن طريق اعادة تنظيم عوامل الانتاج خاصة عنصر العمل مع التوسع فى استخدام المعدات الحديثة فى الزراعة .

— اقرار المنافسة الحرة .

— مبدأ تحقيق سياسة اقتصادية وتجارية مشتركة وتكون قادرة على مجابهة الاحداث الاقتصادية الجارية وكذلك تحاول ضمان توازن ميزان مدفوعات الدول الاعضاء والعمل فى نفس الوقت على الحفاظ على المستوى العام للاسعار ، وتوحيد السياسات التجارية للدول الاعضاء بالنسبة للتجارة الخارجية .

— الاتفاق على قيام بنك الاستثمار الاوروبى يكون الغرض من العمل على استمرار النمو الاقتصادى للدول الاعضاء التى تتفاوت فيما بينها من حيث تقدمها الاقتصادى ، اما من خلا تمويل الصناعات القائمة واستحداثها أو من خلال تمويل انشاء مشروعات ذات منفعة للدول الاعضاء .

ثانيا : مشروع اوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ :

شعرت شعوب وحكومات دول الجماعة الاوروبية انه على الرغم من مضى حوالى ثلاثين عاما على اتفاقية روما المنشأة للمجمعة الاقتصادية الاوروبية ، الا انها لم تحقق الآمال المعقودة على الاتفاقية من تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة اذ مازالت هناك حواجز فنية وادارية تحول دون حرية انتقال الاشخاص ورؤس الاموال وبذلك لم تستفد المجموعة الاقتصادية الاوروبية من مزايا السوق الكبيرة الواحدة ووفورات الانتاج الكبيرة .

اضف الى ذلك ان المجموعة الاوروبية ادركت انها لن تستطيع اللحاق بالقوى الاقتصادية العظمى بالعالم خاصة اليابان والولايات المتحدة الامريكية الا بتحقيق الوحدة الكاملة بين اسواق دولها الاثنى عشر .

وازاء هذه الاسباب سالفة الذكر والتى اعاقت تحقيق الوحدة الاقتصادية عقد العديد من المؤتمرات والاجتماعات تهدف الى اعداد مشروعات لتحقيق الوحدة الاقتصادية التى ان تمكن مفوض اللجنة الاوروبية لشئون السوق الداخلية اللورد كوكفيلد Cookfield من صياغة مايسمى بالكتاب الابيض والذى يحوى حوالى ٣ اجزاء لتحقيق ما اطلق عليه السوق الواحدة لدول المجموعة وكان ذلك خلال دورة أنعقاد مجلس وزراء المجموعة فى ميلانو يومى ٢٨ ، ٢٩ يونيو ١٩٨٥ .

وبهذا اصبح الكتاب الابيض أساسا لتعديل احكام اتفاقية روما بموجب القانون الذى اطلق عليه Single European Act .

وقد جاءت هذه التسمية لاحتوائها على قسمين فى وثيقة واحدة :

أ - اقتصادى :

ويتضمن تعديلات فى احكام اتفاقات المجموعة الاقتصادية والمجموعة الاوروبية للفحم والصلب والمجموعة الوروربية للطاقة الذرية .

ب - سياسى :

وقد جاء ذلك فى الديباجة كما جاء فى الفصل الثالث من الوثيقة تحت اسم التعاون فى مجال السياسة الخارجية وبذلك امتد اختصاص المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى المجال السياسى بعد ان كان قاصرار على المجال الاقتصادى فقط .

اجراءات تنفيذ هذه السـوق:

وردت هذه الاجراءات في الكتاب الابيض و تبلغ حوالي ٣١٠ إجراءً بتنفيذها يتم تحقيق السوق الداخلية و فيما يلي اهم مجموعاتها:

- الغاء الحواجز الادارية "frontières physiques"

و تتضمن الغاء مكاتب التفتيش و المراقبة و الجمارك عند الحدود و التي تقوم حاليا بمراقبة و تفتيش واحصاء و تنقل الاشخاص و البضائع من دولة لاخري ، مما يشكل عقبة في سبيل انسياب عناصر الانتاج بين دول المجموعة و ما يترتب علية من نفقات تزيد من تكلفة المنتجات مما يضعف موقفها التنافسي.

- الغاء الحواجز الفنية: "les frontières techniques"

و المقصود بالحواجز الفنية ، هو اختلاف المواصفات الفنية للسلع بين دولة واخري ، فإذا ماأراد مصدر ايطالي مثلا تصدير منتجاتة الي المانيا الاتحادية مثلا ، فإنه يتعين علية ان يقوم بانتاجها طبقا للمواصفات الالمانية و ان يستصدر شهادة فنية بذلك و الا فلن يتم تصديرها و من هذه الحواجز الفنية :

- اختلاف المواصفات الفنية للسلع الصناعية بدول المجموعة فمثلا المانيا الاتحادية تتبع المواصفات القياسية (DIN) بينما فرنسا تتخذ المواصفات القياسية (AFNOR) و المملكة المتحدة (B.S.I.)

و اختلاف هذه المواصفات يشكل عقبة كبيرة في سبيل انسياب السلع الصناعية بين دول المجموعة اذ يضطر المنتج الي تعديل خط انتاجة بما يتناسب و مواصفات الدولة التي ستستورد منتجاته و اضطرارة ايضا الي استصدار شهادة فنية تفيد اجراء هذة التعديلات

- تعدد التشريعات التي تتبعها دول المجموعة مثل اختلاف الشروط الصحية العامة و الامن القومي و البيئة و غيرها ، فمثلا تضع بعض الدول شروطا خاصة لمواصفات المواد الغذائية ، و ان لم تتبعها الدول الاخري فلا يمكن استيرادها، و بالتالي تشكل عقبة في سبيل انتقالها من دولة لاخري .

- اجراءات الفحص و المطابقة ، و هي شروط تفرضها بعض الدول لدي استيراد المنتجات الصناعية و هذه الشروط تكلف المنتج نفقات اضافية تزيد من تكلفة السلعة ، مثال ذلك السلع الدوائية التي لايتم تداولها بين دول المجموعة الابعد اجراءات معقدة و مكلفة .

- شرط الاقامة بالنسبة للأشخاص ، فبالرغم مانصت علي اتفاقية روما من حرية التنقل و عدم ممارسة اي تميز بين مواطني الدول الاعضاء الا ان معظم دول المجموعة تطالب باجراءات معقدة للسماح باقامة مواطني الدول الاخري ممايشكل عقبة كبيرة في سبيل انتقال الاشخاص .

كل هذه العقبات الفنية تحول دون حرية انتقال الاشخاص و السلع بسهولة و يسر مما يصعب معة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة لاسواق دول المجموعة في سوق داخلية واحدة .

لذلك حدد الكتاب الابيض تفصيلا الاساليب و الاجراءات الواجب اتخاذها لازالة هذه الحواجز .

* تحرير انتقال رءوس الاموال بين الدول الاعضاء :

بالرغم مما نصت علية الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من اتفاقية روما من ضرورة تحرير انتقال رءوس الاموال بين الدول الاعضاء ، من كافة العقبات الا انه حتي الان لم تتحقق بعد حرية انتقال رءوس الاموال بين الدول الاعضاء نظرا لما تفرضة بعض الدول من قيود علي تحركات رءوس الاموال لاعتبارات تتعلق بعجز ميزان مدفوعاتها هذا بالاضافة الي ان اختلاف التشريعات و النظم المالية من دولة لاخري يحول دون حرية انتقال رءوس الاموال .

و نظرا لان السوق الواحدة لا تتحقق الا بتحرير و ضمان انتقال رءوس الاموال داخل دول المجموعة بسهولة ، فان اللجنه الاوربية تري ضرورة تحقيق الشروط الاتية :

- تدعيم نظام النقد الاوربي بمايكفل استقرار اسعار العملات و التدخل السريع لعلاج اي خلل يهدد هذا الاستقرار .
- توحيد انظمة التشريعات المتعلقة بمعاملة رءوس الاموال بالدول الاعضاء .
- اتخاذ مايلزم من الاجراءات علي مستوي دول المجموعة كلها لمكافحة التهرب الضريبي .
- ازالة كافة العقبات و القيود سواء المالية او الادارية التي تحول دون حرية انتقال رءوس الاموال بين الدول الاعضاء بما فيها الغاء الرقابة علي النقد بالكامل .

* تحـــرير انتقال الخدمات :

(أ) الخدمات المالية:

و تتضمن الخدمات المصرفية و الخدمات المتعلقة بانتقال رءوس الاموال (الاسهم و السندات و الاوراق الماليةعموما) و التأمين و الخدمات التي يتم تقديمها لبعض المشروعات و المهن الحره و النقل البري و الجوي و المواصلات و هذه الخدمات تمثل حوالي ٧٪ من الدخل القومي علي مستوي الدول الاثني عشر و يتفاوت من دولة لاخري ، فيمثل ١٤٪ من الدخل القومي في لوكسمبورج ، ٥ر٤٪ فقط فرنسا .

و الخدمات المالية مجال هام للتوظف ، اذ يعمل في هذا المجالي ٣٪ من القوي العاملة بدول المجموعة .

و يتجة الجزء الاكبر من عائد هذا القطاع ، الي القطاعات الانتاجية، و بذلك يمثل احد المصادر التمويلية للمشروعات الانتاجية .

و حتي الان رغم مضي حوالي ثلاثين عاما علي انشاء السوق الاوربية المشتركة ، الا ان معظم الدول الاعضاء مازالت تحتفظ بالحواجز التي تحول دون حرية انتقال هذه الخدمات سواء عن طريق الاجراءات أو الحواجز الادارية او عن طريق التمييز بين الخدمات الوطنية و الخدمات المقدمة من اطراف اخري .

ولاحظت دول المجموعة الاوربية ان هناك تطورات كبيرة طرأت علي هذا القطاع منها:

- تجمع المؤسسات المالية العالمية في وحدات كبيرة الحجم مع تمتعها بحرية حركة كبيرة في مجال نقل رءوس الاموال و الخدمات المالية كذلك حرية نقل مقارها و فروعها من دولة لاخري .
- تقدم وسائل المواصلات و الاتصالات الدولية سواء السلكية و الاسلكية مما ساعد علي تكتل المؤسسات المالية الدولية و سرعة نقل المعلومات .
- زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية المختلفة في استحداث وسائل

استحداث وسائل مالية حديثة خاصة في مجالات التامين و البنـــوك مما زاد حدة المنافسة بين القوي الاقتصادية العالمية الكبيرة و هـــي المجموعة الاوربية و اليابان و الولايات المتحدة الامريكية .

وتري المجموعة الاوربية ان تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة لاسواق دول المجموعة الاثني عشر ، تحقق الفوائد الاتيـــة :

- بالنسبة للجهاز المالي و المصرفي ستؤدي وحدة السوق الكبيرة الي اتساع حجم أعمالة و قيام المنافسة الحرة بين المؤسسات المالية مما يدفعها الي التقدم و اللحاق بالمستويات العليـا التي حققتها كل من اليابان و الولايات المتحدة الامريكيـة .
- و بالنسبة للمستهلك فان تقدم الجهاز المالي و المصـــرفي و المنافسة بينها، يفيد المستهلك حتما.

لذلك يتضمن الكتاب الابيض ضرورة تحرير انتقـال الخدمات المالية بين الدول الاعضاء بحيث تقوم علي الثلاث حريات الاتية: .

- حرية المؤسسات المالية في اختيار اماكن نشاطها و انشاء ماتشاء من فروع في اي من الدول الاثني عشر دون قيـــد او شـــرط.
- حرية المؤسسات المالية في تقديم خدماتها، سواء داخـــل الدول الاثني عشر او خارجها ، بحرية كاملة .
- حرية انتقال رءوس الاموال داخل السوق الواحـــــدة

(ب) خدمات المشروعات :

وهي الخدمات التي تقدم للجهاز الانتاجي مثل :

- خدمات المكاتب الاستشارية و الخدمات الملحقة بها .
- خدمات المكاتب الاستشارية الادارية .
- خدمات الاتصالات و من بينها الاعلام و الاعلان
- الخدمات المتعلقة بتقديم المعلومات و معالجتها .
- الخدمات المحاسبية و مكاتب المراجعه .
- الخدمات القانونية .
- خدمات البحوث و التقدم العلمي .

و تساهم هذه الخدمات بحوالي ٥٪ من جملة الناتج القومي لدول المجموعة الاثني عشر و تقدر جملة النفقات علي هذا القطاع بحوالي ١٢٥ مليار وحدة نقد اوربية عام ١٩٨٦ .

و تشير البحوث التي اجرتها اللجنه الاوربية الي ان المشروعات الكبري (التي يزيد عدد العاملين في كل منها عن ٥٠٠) هي التي تستفيد بخدمات المشروعات التي تعمل علي مستوي دول المجموعة كلها اما المشروعات المتوسطة و الصغيرة الحجم فإنها تعتمد علي الخبرة الوطنية فحسب .

و مايحول دون حرية انتقال هذه الخدمات بين الدول الاعضاء ، هو اختلاف النظم القومية و التشريعات كذلك عدم الاعتراف المتبادل بالمؤهلات العلمية و الفنية للعاملين بهذه المكاتب الاستشارية .

هذا فضلا عن العقبات المتعلقة بالرقابة علي النقد و القيود الادارية الاخري .

و تشير تقديرات اللجنه ان تحرير انتقال هذه الخدمات سيؤدي الي تخفيض تكاليفها بنسبة حوالي ٣٪ اي توفير مبلغ حوالي ٣٫٥مليار وحدة نقد اوربية علي مستوي المجموعة .

(ج) تحرير خدمات النقل البـــري:

مازالت بعض الدول الاعضاء تحتفظ بالحواجز و القيود التي تحول دون حرية انتقال خدمة النقل البري بين الدول الاعضاء اذ تميز بين الخدمات الوطنية و خدمات الدول الاخري ، فمثلا بعض الدول لاتسمح لشاحنات الدول الاخـــري التي قامت بتفريغ حمولاتها من نقل البضائع لدي عودتها و تصر علي عودتها فارغـة مما يضاعف من تكلفة النقل و بالتالي زيادة تكلفة البضائع المنقولة و تقدر خسـائر هذا القيد بحوالي ٢ر١ مليار وحدة نقد اوربية.

لذلك وضع الكتاب الابيض تفاصيل اجراءات الغاء القيود و العقبـات التي تحول دون حرية انتقال خدمات النقل البري .

(د) تحرير انتقال خدمات النقل الجوي:

يحتل النقل الجوي اهمية كبيرة باقتصاديات دول المجموعة اذ تبلغ حصيلة شركات النقل الجوي ال ١٧ بدول المجموعة حوالي ٣ر٣١ مليار وحدة نقد اوربية ، نصيب النقل الجوي داخل دول المجموعة حوالي ٤٢٪ من هذه الحصيلة أي حوالي ١ر١٣ مليـار وحدة نقد اوربية ورغم مانصت علية اتفاقية روما من تحرير انتقال كافة الخدمات بمافيها خدمة النقل الجوي من كافة القيود و العقبات الا ان معظم الدول الاعضـاء تحتفظ لنفسها بحق تقييد هذه الخدمة و لاتسمح بتسيير رحلات جوية الا باتفاقـات ثنائية مرتبطة بالعديد من الاجراءات و الشكليات ، كذلك الخدمات المتعلقـة بالنقل الجوي مازالت مقيدة بدرجة ملحوظة و تكاد تنعدم المنافسة في مجال تحديـد اسعار النقل الجوي.

و يحدد الكتاب الابيض اجراءات تحرير خدمة النقل الجوي من كافـة القيود، و تشير تقديرات اللجنه الاوربية الي ان تكلفة النقل الجوي بدول المجموعة اكبروتزيد عن مثيلتها بالولايات المتحدة الامريكية بنسبة ٢٠٪ و ان اسعار تذاكر الركاب بالطائرة بدول المجموعة الاوربية ، تزيد عن الامريكية بنسبة من ٣٠ - ٤٠٪ في المتوسط عام ١٩٨٦ ، و تشير الدراسة الي ان تحرير هذه الخدمة من كافـة القيود سيؤدي الي تخفيض تكلفتها مابين ١٥ - ٢٠ ٪ .

(هـ) تحرير انتقال خدمات التليفون و البريد و البرق:

و هذه الخدمات مازالت حكرا علي حكومات معظم دول المجموعة الاوربية و تشير التقارير الي ان مستوي الخدمات بهذا القطاع اقل منها في كل من الولايات المتحدة الامريكية و اليابان ، و انة يلزم تحرير هذه الخدمات من كافة القيود و فتح باب المنافسة بين الدول الاعضاء للعمل علي تقديم هذه الخدمات و في سبيل ذلك :.

- التعاون الكامل بين الدول الاعضاء لتحديث وسائل الاتصالات و الرقي بها بتنفيذ برنامج فني شامل .
- التوصية باستخدام نظام (R.N.I.S.) علي مستوي دول المجموعة.
- اتباع نظام (STAR) لتوصيل خدمة الاتصالات للمناطق الاقل تقدما بالمجموعة .
- الاعتراف المتبادل في مجال هذه الخدمات .
- انشاء المعهد الاوربي لتوحيد نظام و اسلوب وسائل الاتصال علي مستوي دول المجموعة كلها.
- فتح باب المنافسة امام جميع المؤسسات التي تعمل في هذا المجال.

و تشير التقارير إلى ان تحرير هذه الخدمات من كافة القيود وتوحيد اسواق الدول الاثني عشر سيحقق وفورات قدرها :-

٧٥٠ مليون وحدة نقد اوربية سنويانتيجة لتوحيد اسواق هذه الخدمات بمافيها الاستفادة من نظام الانتاج الكبير économie d'échelle

٥٠٠ - ٧٠٠ مليون وحدة نقد اوربيةنتتجة لتحسين مستوي الخدمات .

٣٠٠ - ٤٠٠ مليون وحدة نقد اوربية وفورات تحرير هذه الخدمات .

٤ مليار وحدة نقد اوربية سنويانتيجة لتحسين خدمات التعريفة و فتح باب المنافسة.

٢ - التعاون في المجال الاقتصـــادي و النقدي:

اضافت وثيقة التعديل الي اتفاقية روما مادة جديده برقم (١٠٢ أ) و تتكون من فقرتين :

الاولي : تقضي بان تتعاون الدول الاعضاء لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي و ذلك في ضوء ماتكسبتة من خبرة نتيجة تطبيق نظام النقد الاوربي و وحدة النقد الاوربي.

الثانية : تحدد اجراءات و سبل هذا التعاون و بذلك تم تقنين نظـــام النقد الاوربي و وحدة النقد الاوربي في وثائق اتفاقات المجموعة الاقتصادية الاوربية وان كان هذا التقنين جاء في نطاق ماسبق تكسبة من خبرة و مفاد ذلك عدم ترتيب اوضاع جديـــــدة او استحداث التزمات جديده في مجال نظام النقد الاوربـــي او وحدة النقد الاوربية .

و الجدير بالذكر ان المملكة المتحدة ليست عضوا في وحدة النقد الاوربي و من المستبعد انضمامها في المستقبل القريب .

٣ - تعديل اسلوب اتخاذ القرارات و التعاون بين اجهزه المجموعة الاوربية :

ادخلت وثيقة تعديل اتفاقية روما، بعض التعديلات في اختصـــاصات و صلاحيات المؤسسة القائمة علي ادارة المجموعة الاقتصادية الاوربية و ذلك بهدف ضمان تعادل و توازن سلطات كل جهاز بحيث تصدر القرارات الهامة مدروســة بعناية و تعبر عن رغبة شعوب و حكومات الدول الاعضاء .

لذلك اضافت وثيقة التعديل صلاحيات اوسع للبرلمان الاوربي الذي كانت تقصر صلاحياتة علي اعتماد الميزانية فحسب ، فبموجب التعديلات الجديدة اصبحت موافقتة شرطا ضروريا و مسبقا لعقد اي اتفاق للتعاون الاقتصادي مع الدول الاخري كذلك انضمام اي عضو جديد و ايضا اجراء اي تعديل علي اتفاقات المجموعة.

و بموجب وثيقة التعديل تكسب البرلمان الاوربي دورا جديدا في مجال اتخاذ القرارات التي لاتشكل اهمية حيوية و هو دور التعاون مع مجلس الـــوزراء في استصدار بعض القرارات ، و بهذا التعديل يستفيد مجلس وزراء المجموعة من خبرات اعضاء البرلما و تخرج القرارات معبرة عن مصالح المجموعة فنيـــا و سياسيا .

هذه هي اهم التعديلات التي تم ادخالها علي اتفاقية روما اما فيمايتعلـق بالتعاون السياسي الوارد بالفصل الثالث من وثيقة التعديل ، فانة فصل جديـــد مستحدث علي مجال و اختصاصات المجموعة الاقتصادية الاوربية و هو ما سنأتي علي تفصيلة .

التعـــاون الســـــــياسي

تضمنت وثيقة تعديل اتفاقية روما فصلا مستقلا للتعاون و التنســـــيق السياسي بين الدول الاعضاء تجاه العالم الخارجي .

و تنص بان تتشاور الدول الاعضاء فيما يتعلق بالسياسة الخارجيـــــة و ذلك لاتخاذ موقف موحد و يجتمع وزراء خارجية الدول الاعضاء و ينضـــــم اليهم عضو من اللجنه الاوربية ، اربع مرات سنويا علي الاقل و ذلك في اطار التعاون السياسي الاوربي European political cooperation و ذلك لتبادل وجهات النظر و اتخاذ موقف موحد تجاه الشئون السياسية المشتركة و يمكن ايضا تناول موضوعات التعاون الاقتصادي المشترك .

و تم النص علي الا تحول اعمال و قرارات التعاون السياسي الاوربـــي دون التعاون الوثيق و الالتزام تجاه حلف شمال الاطلنطي ، كما تم النص علـــي انه بعد خمس سنوات من دخول هذه الوثيقة دور التنفيذ يمكن للدول الاعضـــاء بحث امكانية تعديل احكام هذا الفصل (التعاون السياسي) .

آثار تحقيق السوق الواحـــــدة

اعدت اللجنه الاوربية دراسة وافية عن المزايا التي ستحققها المجموعة الاقتصادية الاوربية اعتبارا من عام ١٩٩٣ ، افادت بانها ستحقق نفعا اكيـدا لجميع مواطني دول المجموعة، اذ ستأتي بعائد للمشروعات يقدر بحوالي ٢٠٠ مليار وحدة نقد اوربية خلال الاجل المتوسط (في عضون ٥ ـ ٦ سنوات) و ستخلق مابين ٢ ، ٥ مليون فرصة عمل جديدة و سيزيد معدل النمو الاقتصادي الحقيقـي بمعدل ٧٪ .

و تشير الدراسات التحليلية الي ان المزايا الاقتصادية لتحقيق السوق الواحدة ستأتي بعائد يقدر مابين ١٧٠ ـ ٢٥٠ مليار وحدة نقد اوربية (باسعار عام ١٩٨٨) و بهذا يزداد الدخل القومي بنسبة ٥٪ وفي الاجل المتوسط اي خلال الخمس او ست سنوات القادمة ستصل هذه الزيادة الي ٧٪ و قد قامت الدراسة علي مستويين :ـ

- الوفورات التي ستحققها المشروعات بعد تحقيق السوق الواحدة وهو مستوي Micro-économique
- الوفورات التي سيحققها الاقتصاد القومي الاجمالي لدول المجموعـــة الاثني عشر و هو مستوي Macro-économique

و بالنسبة لوفورات المستوي الاول و التي تقدر بحوالي ١٧٠ ـ ٢٥٠ مليار وحدة نقد اوربية اي بمتوسط قدرة ٢١٠ مليار وحدة نقد اوربية ، فان مصدر هذه الوفورات :

مليار وحدة نقد اوربية

ـ الاثار الناجمه عن الغاء الحواجز التي تؤثر علي الانتاج ككل	٨٦
ـ وفورات و مزايا الانتاج الكبير	٦٤
ـ وفورات ناجمه عن اطلاق المنافسة بين المشروعات و تقوية المشروعات الناجحة	٤٩

— الوفورات الناجمه عن الغاء الحواجز التي تؤثر علي حرية تنقل البضائع.	١١
اجمـــالي الوفورات	٢١٠

و بالنسبة لمستوي المنفعة الاقتصادية التي ستعود علي اقتصاديـــات دول المجموعة علي المستوي القومي

فقد اوضحت الدراسة انها ستكون في حدود مايلـــي:

	العـــام الاول	العـــام الثانـــي	حتى الاجل المتوسط (من٥ ـ ٦ سنوات)
التغيرات النسبية ٪			
الدخل القومـــــي	+ ١ر١	+ ٢ر٨	+ ٤ر٥
اسعار الاســـتهلاك	ـ ١ر٥	ـ ٢ر٤	ـ ٦ر١
مستوي الاسعار العام (سعر الدخل القومي)	ـ ١ر٦	ـ ٢ر٨	ـ ٦ر٢
التغيرات حسب القيمة			
عدد الوظائف (بالالف)	ـ ٥٢٥	ـ ٣٥	+ ١٨٤٠
وفورات الناتج القومي	+ ٠ر٢	+ ٠ر٧	+ ٢ر٢
موقف ميزان المدفوعات	+ ٠ر٣	+ ٠ر٤	+ ١

الفصل الثاني

العلاقات التجارية
بين
الجماعة الاوروبية والدول العربية

أولا : العلاقات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الاوروبيـــة :

العلاقات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الاوروبية تحتل اهمية خاصة حيث انه خـــلال الفترة من عـام ١٩٨٥ الـى ٩٨٨ ٠ قامت الدول العربية بتصدير مايعادل ٣٤٪ من اجمالـــى صادراتها للدول الاوروبية (اكثرها بترول ومنتجاته) كما بلغت نسـبة اجمالى واردات الـــدول العربيـــة مـن الدول الاوروبية مايعادل ٤٢٪ من اجمالى الواردات العربيـة من العالـــم الخارجـــى ٠

وتنقســـم العلاقات التجارية بين دول المجموعـة الاوروبيـة والمجموعـة العربيـــة الى نوعـــين وهمـــا : —

النـــوع الاول :

وتقتصر العلاقات فيـه على المبادلات التجارية التقليديـة وتقوم فيه دول المجموعـــة باستيراد منتجات الطاقـة والمواد الاوليـة فى حين تقوم الدول العربية باستيراد الاجهـــزة والمعدات والسـلع الاستهلاكيـة والوسيطة والمواد الغذائيـة ويضم هذا القسم من الجانـب العربى كل من المملكـة العربيـة السعوديـة والكويت والعراق ودول الخليج وليبيـا وتشـكل الصادرات البترولـية نحـو ٩٤٪ من اجمالـى الصادرات العربيـة فى حين تشـكل وارداتهـا نسـبة ٧٢٪ من اجمالـى الواردات العربيـة ٠

النـــوع الثانـــى :

لاتقتصـر العلاقات بين المجموعة الاوروبيـة وبعض الدول العربيـة على الجانب التجـارى فقط وانما تتنـوع فيه العلاقات على اسـاس اتفاقيـات التعاون الشـامل المبرم مع العديـــد من الدول وهى مصـر والمغرب وتونس والجزائـــر بالاضافـة الى سـوريا والاردن ولبنان ٠

وتشتمل هذه الاتفاقيات على انشطة اخـرى الى جانـب التبادل التجارى كالتعـــاون المالـى والفنى والمعونات الغذائيـة وتبادل الخـبرات ٠

وعامة يوضـح البيان التالـى توزيع الصادرات والواردات حسـب مجموعات السـلع واهميتهـا النسـبة : —

	واردات المجموعة الاوروبيـــة	صادرات المجموعة الاوروبيـة
— منتجات غذائية — حيوانـــات	٩ ر٠٪	٢ ر١١٪
— تبغ — مشروبات — مواد خام غير غذائية	٧ ر٠٪	٣ ر١٦٪
— زيوت وشـحوم عضويـــة	٦ ر١٪	١ ر١٪
— وقود معدنـــى	٦ ر٩٤٪	٠ ر٤٪
— منتجات كيماويـــة	٣ ر٠٪	٥ ر٦٪
— مصنوعـــات	٣ ر١٪	٨ ر٢٩٪
— الات ومعدات نقـــل	٦ ر٠٪	٣ ر٤٢٪
	١٠٠٪	١٠٠٪

اى ان المنتجات الصناعية تمثل حوالى ٧٢٪ من اجمالى صادرات المجموعة الاوروبية الى دول الجامعة العربية بينما يمثل البترول والمنتجات البترولية حوالى ٩٤٪ من اجمالى واردات المجموعة الاوروبية من دول الجامعة .

والخلاصة انه على الرغم من ان هناك علاقات تجارية متميزة بين الدول العربية والمجموعة الاوروبية خلال الفترة من عام ٨٥ - ١٩٨٧ ، الا ان هناك موجة من التشاؤم تصاحب هذه العلاقات فى الفترة المقبلة خلال عام ١٩٩٢ " 1992 Pessimism Pervades Ec Arab Trade " وترجع موجة التشاؤم والتخوفات هذه الى التغيرات المنتظر حدوثها فى اوروبا حيث ان هناك دولا قد تتأثر بصورة سلبية التى تعتمد على الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية ومن ضمن هذه الدول الجزائر - مصر - الاردن - سوريا ، ومن ناحية اخرى فان هذه الدول ستواجه صادراتها بمنافسة شديدة فى الاسواق الاوروبية خاصة الصادرات الغذائية نتيجة انضمام البرتغال واسبانيا الى دول المجموعة الاوروبية الموحدة .

الا ان هذه المخاوف قد تكون سابقة لأوانها وذلك فى ضوء الحقائق التالية :

- جاءت وثيقة تعديل اتفاقية روما خلوا من أية اشارة او اى مساس بالاحكام المتعلقة بعلاقات المجموعة الاقتصادية الاوروبية بادول الاخرى وهذه الاحكام منصوص عليها بالمواد من ١١٠ - ١١٦ وهى الخاصة بالسياسة التجارية لدول المجموعة الاوروبية وعلى الاخص : -

المادة ١١٣ :

التى تنظم اهداف واسلوب عقد الاتفاقيات التجارية بين المجموعة والدول الاخرى .

المادة ١١٥ :

والتى تجيز لاى دولة عضو ، متى رأت ذلك ضروريا ان تفرض ماتراه من اجراءات حمائية طبقا للشروط والاوضاع التى تراها .

المادة ٢٣٨ :

التى تنظم شروطا واوضاع عقد اتفاقيات التعاون سواء المالى او الفنى او الاقتصادى بين المجموعة والدول الاخرى مع اعطاء سلطة اوسع للبرلمان فى اجراءات عقد هذه الاتفاقات دون المساس بالنواحى الموضوعية لاحكام هذه المادة .

و بموجب احكام هذه المادة يتم عقد البروتوكولات المالية التي نحصل بموجبها علي التسهيلات المالية .

المادة ٢٣٥ : و التي تقضي بانه للمجموعة الاوربية ان تعقد ماتراه من اتفاقات تتعلق بتحقيق اهدافها و لم يرد بشأنها نص صريح بالاتفاقية .

و بموجب احكام هذه المادة تقرر المجموعة الاوربية المعونات الغذائية للدول النامية و من بينها مصر .

المادة ٢٣٢ : التي تنص علي ان احكام اتفاقية المجموعة الاقتصادية الاوربية لا تمس احكام اتفاقية المجموعة الاوربية للفحم و الصلب خاصة الحقوق و الواجبات التي تتمتع بها هذة الاخيرة و بمقتضي هذه المادة لم يطرأ اي تعديل علي اتفاق التعاون بين مصر و المجموعة الاوربية للفحم و الصلب .

هذا و قد اعلن رؤساء دول و حكومات الدول اعضاء المجموعة الاقتصادية الاوربية خلال اجتماعات المجلس الاوربي ببرودس يومي ٢ ، ٣ ديسمبر ١٩٨٨ ان المجموعة الاقتصادية الاوربية ستظل الان و بعد اكتمال السوق الداخلية عام ١٩٩٣ شريكا دوليا ولن تكون قلعة منغلقة علي ذاتها و انها ستتطلع الي التعاون الدولي في كافة المجالات و انه لا محل للتخوف من ان تؤدي السوق الداخلية عام ١٩٩٣ الي انغلاق المجموعة علي ذاتها .

كما يحرص المسئولون بالمجموعة الاقتصادية الاوربية ، علي كافة المستويات وفي جميع المناسبات التاكيد علي ان المجموعة الاقتصادية الاوربية عام ١٩٩٣ ستعمل علي تدعيم و تعميق التعاون الاقتصادي و تحرير التجارة الدولية من القيود في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) .

الفصـــــل الثالـــــث

مصر والمجموعة الاوروبيـــــــــة عـــام ١٩٩٣

يمكن النظر الي العلاقات التجارية و الاقتصادية بين مصر و المجموعة الاوربية عام ١٩٩٣ في ضوء :-

- أهداف امكانات المجموعة عام ١٩٩٣ .
- طبيعة العلاقات السياسية و الاقتصادية بين مصر و المجموعة الاوربية حاضرا و مستقبلاً وهو مايستلزم تحليل كافة عناصر العلاقات بين الجانبين و ماينتظر ان تكون علية و هو ماسنأتي علي تفصيلة لتحليل مكونات علاقاتنا التجارية و الاقتصادية مع كل من المجموعة الاوربية للفحم و الصلب و المجموعة الاقتصادية الاوربية ، يمكن تقسيمها الي ثلاث اقسام :

اولا المبادلات التجارية :

ثانيا : التعاون الاقتصادي و الفني و المالي

(و هذين القسمين تحكمهما اتفاقيتي التعاون المبرمتين مع المجموعة الاقتصادية الاوربية و المجموعة الاوربية الفحم والصلب).

ثالثا : المعونات الغذائية التي نحصل عليها من المجموعة الاقتصادية الاوربية .

وهذه تتم خارج نطاق الاتفاقيتين سالفتي الذكر .

وفيمايلي تحليل موجز لطبيعة كل منها و ماينتظر ان تكون علية اعتبارا من عام ١٩٩٣ .

اولا : المبـــادلات التجـــارية

و يمكن تقسيمها الي ثلاث اقسام :

١ ـ الفحم و الصلب ومنتجاتهما :

و هي التي تدخل في دائرة اختصاص و سلطات المجموعة الاوربية للفحم و الصلب و ينظم تجارتها بين الجانبين الاتفاق المبرم مع الدول الاعضاء في المجموعة الاوربية للفحم و الصلب (ال ١٢ دولة) ، الموقع في بروكسل في ١٨ يناير ١٩٧٧ و البروتوكول الموقع في ٢٥/٦/ ١٩٧٠ و تقضي احكامهما باعفاء صادرات مصر من هذه السلع من كافة الرسوم الجمركية و الضرائب الاضافية .

هذا من حيث احكام الاتفاق ، و بالنظر الي المبادلات التجارية بين مصر و الدول الاثني عشر نجد اننا لا نصدر شيئا من هذه السلـــع بل نستورد اصناف الصلب الخام و حديد التسليح و غيرها و هذه لاتتمتع بميزه خاصة لدي استيرادها بمصر .

و باستكمال السوق الواحدة عام ١٩٩٣ فمن المنتظر زيادة منتجـات وكفاءة هذه الصناعة و انخفاض تكلفة الانتاج مما قد يؤدي الي انخفاض أسعار تصديرها و بالتالي فان تحقيق السوق الواحدة ببداية عام ١٩٩٣ قد يؤدي الي نتائج ايجابية لمصر و لو بقدر يسير نظرا لأن هذا القطاع محل عناية و موضع تعاون الدول الاعضاء منذ توقيع اتفاقية المجموعـــة الاوربية للفحم و الصلب عام ١٩٥١ .

٢ ـ المنتجات الصناعية :

بالنسبة للمنتجات الصناعية ، و باستثناء الفحم و الحديـــــد و منتجاتة التي تحكمها الاتفاقية مع المجموعة الاوربية للفحم و الصلب :ـ

فقد نصت المادة التاسعة من اتفاق التعاون المبرم بين مصر والمجموعة الاقتصادية الاوروبية الموقع في ١٨ يناير ١٩٧٧ والبروتوكول الاضافي الموقع في ١٩٨٧/٦/٢٥ على اعفاء جميع المنتجات الصناعية المصرية من الرسوم الجمركية والضرائب التي لها اثر معادل لدى دخولها دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

وبذلك تكون جميع الصادرات الصناعية المصرية معفاه تماما من الرسوم الجمركية لدى تصديرها لدول المجموعة الاوروبية .

ونصت المادة ١٢ من الاتفاقية على ان تلغي القيود الكمية والاجراءات ذات الاثر المعادل على الصادرات الصناعية المصرية لدى تصديرها لدول المجموعة الاوروبية ، ماعدا المنتجات النسجية .

الا ان المادة الرابعة من البروتوكول الاضافي الموقع مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية في ١٩٨٧/٦/٢٥ يقضي بتحرير المنتجات النسجية المصرية لدى دخولها دول المجموعة الاوروبية من كافة القيود الكمية والاجراءات ذات الاثر المعادل وبذلك تكون جميع الصادرات الصناعية المصرية معفاه تماما من الرسوم الجمركية والقيود الكمية لدى دخولها دول المجموعة الاوروبية .

وجدير بالاشارة الى ان صادراتنا من هذه المنتجات لدول المجموعة الاوروبية وانعكاسات السوق الواحدة عام ١٩٩٣ عليها من البترول الخام وحدة تمثل (متوسط الخمس اعوام المذكورة) حوالي ٧٨٪ أى اكثر من ثلاثة ارباع صادراتنا الاجمالية ومتوسط مانصدره سنويا في حدود ١٣ مليون طنا .

وبالنظر الى احصاءات البترول الخام العالمية ، نجد ان دول اوروبا الغربية استهلكت عام ١٩٨٧ كمية ٥٨٥ مليون طن تمثل ١٩٫٩٪ من الاستهلاك العالمي للبترول الخام في حين ان احتياطياتها منه تقدر بحوالي ٣ مليار طن من جملة احتياطي العالم الذى يبلغ حوالي ١٢٫٥ مليار طن اى ان احتياطيها يمثل ٢٫٥٪ فقط من الاحتياطي العالمي ، وهذا يعني ان معدل استهلاكها يفوق كثيرا معدل احتياطيها من البترول ، الامر الذى يؤكد استمرار اعتمادها على استيراد البترول .

واستكمال السوق الواحدة ببداية عام ١٩٩٣ سيؤدى الى : —

أ — زيادة احتياجات دول المجموعة من مواد الطاقة نتيجة النمو الكبير لاقتصادها خاصة زيادة الانتاج الصناعى ، هذا من ناحية .

ب — ومن ناحية اخرى محاولتها زيادة انتاجها من مواد الطاقة خاصة الذرية .

وبالترجيح بين هذين العاملين يتحدد مدى الزيادة او النقص على طلب البترول الخارجى ، ورغم ان اللجنة الاوروبية لم تجر دراسة حول هذا الموضوع الا انه من المرجح زيادة واردات دول المجموعة الاوروبية من البترول الخام لمواجهة توسعها الصناعى ، من ناحية واحتمال زيادة الاستهلاك العالمى ، نتيجة زيادة الدخل القومى ، الذى ستحققه المجموعة الاوروبية .

وبالتالى ، فانه يمكن التنبؤ بان استكمال السوق الواحدة ببداية عام ١٩٩٣ سيكون ذو اثر ايجابى على صادراتنا من البترول الذى يشكل حوالى ٨٠٪ من صادراتنا لدول المجموعة الاوروبية .

يلى البترول الخام من المنتجات الصناعية الغزل والمنسوجات القطنية ، رغم ما نصت عليه اتفاقية التعاون والبروتوكول الاضافى ، مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية على تحرير جميع منتجاتنا الصناعية من الرسوم الجمركية والقيود الكمية (الحصص) الا ان المجموعة الاوروبية تعقد ترتيبات سنوية بمقتضاها يتم تحديد صادراتنا من الغزول والمنسوجات القطنية لدول المجموعة الاوروبية مقسمة بين الدول الاثنى عشر مع منحنا مرونة فى الاستخدام ، مناقلة من حصة لاخرى ومن دولة لاخرى فى حدود وكانت اخر ترتيبات على الوجه الآتى :

— حصة صادرات مصر من الغزول القطنية لدول المجموعة الاثنى عشر عام ١٩٨٧ فى حدود ٢٤١١٠ طنا وعام ١٩٨٨ فى حدود ٢٩٥٠٠ طنا وعام ١٩٨٩ فى حدود ٣٠٥٠٠ طنا وجميعها مقسمة بين الدول الاعضاء الاثنى عشر .

— حصة صادراتنا من الاقمشة القطنية لدول المجموعة الاوروبية عام ١٩٨٧ فى حدود ٨٠٥٠ طنا وعام ١٩٨٨ فى حدود ٨٣٣٢ طنا وعام ١٩٨٩ فى حدود ٨٦٢٣ طنا وهى ايضا مقسمة بين الدول الاعضاء .

— حصة صادراتنا من ملايات الاسرة للمملكة المتحدة وحدها فى حدود ٣٨٠ طنا عام ١٩٨٧ ، وفى حدود ٤٠٣ طنا عام ١٩٨٨ ، وفى حدود ٤٢٧ طنا عام ١٩٨٩ .

وقـــد لوحـــظ ان كمية صادراتنا من الغزل و المنسوجات معا عـــام ١٩٨٥ كانت في حدود ٢٩ الف طن تمثل ١ر٣٪ من جملة الصادرات المصـــرية في حين ان صادراتنا منها عام ١٩٨٦ انخفضت الي كمية ٢٦ الف طن فقـــط الا ان نصيبها في الصادرات الكلية زاد الي ٥٪ من جملة صادراتنا اي رغـــم انخفاض الكمية زادت نسبتها في قيمة الصادرات الكلية و يرجع ذلك الـــي انخفاض اسعار البترول و انخفاض الحصيلة الاجمالية لقيمة صادراتنا بدرجـة ملحوظة.

و في دراسة اعدتها اللجنه الاوربية افادت بان تحقيق السوق الواحـده عام ١٩٩٣ لن يحدث تغيرات كبيرة في هيكل انتاج و تجارة الغزل و المنسوجات انما قد يحدث بعض الاثر في صناعة الملبوسات ، حيث يتجه معظم المنتجيـن الاوربيين حاليا الي انتاج الملابس الجاهزه ذات الذوق الرفيع و قد تركـــوا صناعية الغزل و المنسوجات للدول النامية ، خاصة دول شرق آسيا.

و علي احسن الفروض افادت الدراسة بان اقصي مايمكن تحقيقة من نفع من اندماج اسواق الدول الاثني عشر عام ١٩٩٣ هوتخفيض تكلفة الانتاج بنسبـة تتراوح مابين ٤ُر ٪ - ٩ر٪ و ذلك لان دول المجموعة الاوربية سبق لها ازالة العديد من الحواجر و لم يتبق الاالقدر اليسير و بعدها تتحقق السوق الواحـــدة و يشير تقرير اللجنه الي ان الحصص التي تفرضها المجموعة الاوربية الان علـي وارداتها من الغزل و المنسوجات و الملابس الجاهزه سيتحول الي حصة علي مستوي المجموعة كلها دون تقسيم بين الدول الاعضاء و ذلك في اطار اندماج الاسواق الاثني عشر في سوق واحدة و الغاء مكاتب الجمارك عند حدود الدول الاعضـــاء و بالتالي فان الغزل او المنسوجات الذي يتم استيرادة عن طريق الموانى الايطالية مثلا سيدخل الي اي من الدول الاحدي عشر الاخري دون اي رقابة او تمييز .

و هذه الدراسة تعني انه من المحتمل اصرار المجموعة مستقبلا علي تقييـد وارداتها بحصص سنوية للغزل و المنسوجات و لكن علي مستوي المجموعة ككل دون تقسيم بين الدول .

هذا ولاشك ان مصلحة مصر الغاء هذه القيود فالواقع الحالى هو اننا نجد مشكلة كبيرة فى صادراتنا من الغزول خاصة نتيجة تقسيم الحصة الاجمالية بين الدول الاثنى عشر اذ فى معظم الاحيان لاتمثل الحصص الاحتياجات الفعلية لكل دولة على حدة مما يضطرنا الى طلب المناقلة من دولة لاخرى واحيانا كثيرة طلب الخصم على حصص العام التالى وما يصاحب ذلك من تعقيدات شديدة واجراءات طويلة تكبد المستورد نفقات اضافية ، قد يأخذها فى الحسبان عند الاستيراد من مصر الامر الذى يشكل عقبة فى سبيل زيادة صادراتنا من الغزول والاقمشة القطنية لدول المجموعة .

وبالتالى فانه يمكن تقييم موقف صادراتنا من الغزول والاقمشة القطنية لاوروبا ١٩٩٣ فى ضوء : —

١ — الغاء الحصص نهائيا وتحرير دخولها اسواق دول المجموعة دون شرط او قيد وهذا ولاشك فى مصلحتنا جدا نظر لان مصر عملاءها التقليديين فى دول المجموعة .

٢ — تحديد حصة اجمالية لصادراتنا لدول المجموعة ككل دون تقسيم بين الدول الاعضاء وهو مايستشف من الدراسة التى اعدتها اللجنة الاوروبية .

وهذا الوضع وان كان فى مصلحتنا بدرجة اقل من الاول الا انه مع ذلك احسن من الوضع الحالة الذى يتم فيه تقسيم الحصص بين الدول الاعضاء .

والخلاصة ان المجموعة الاوروبية عام ١٩٩٣ ستكون فى صالحنا بالنسبة لصادراتنا من الغزل والمنسوجات القطنية .

ومن المنتجات الصناعية الهامة فى قائمة صادراتنا ايضا الالومنيوم وقد زادت اهميته خلال الفترة (٨٣ — ١٩٨٥) حيث اتضح : —

ان كمية صادراتنا عام ١٩٨٥ هى ذاتها التى تم تصديرها عام ١٩٨٦ ، الا ان نسبة مساهمتها فى القيمة الاجمالية تضاعفت وذلك نتيجة انخفاض الحصيلة الاجمالية لصادراتنا نتيجة انخفاض اسعار البترول .

ولم تجر اللجنة الاوروبية اية دراسة حول مستقبل وارداتها من الالومنيوم الا انه يمكن التنبؤ بزيادة واردات دول المجموعة من الالومنيوم لمواجهة التوسعات الصناعية التى ستشهدها اعتبارا من عام ١٩٩٣ .

وبالتالى فانه من المتوقع ان تكون السوق الاوروبية الواحدة عام ١٩٩٣ ذات اثر ايجابى على صادراتنا من الالومنيوم .

يتبقى بعد ذلك كميات ضئيلة من بعض المنتجات الصناعية التى لا تشكل اهمية كبيرة فى صادراتنا لدول المجموعة الاوروبية .

ومن هذا العرض يتبين ان السوق الاوروبية الواحدة عام ١٩٩٣ ، فى معظمها ذات اثر ايجابى على صادراتنا ، ومع أسوأ الفروض فلن تكون ذات اى اثر سلبى .

٣ - المنتجات الزراعيـــــة :

تقضي احكام اتفاق التعاون الموقع مع المجموعة الاقتصادية الاوربيـــة في ١٨ يناير ١٩٧٧ و البروتوكول الاضافي الموقع في ١٩٨٧/٦/٢٥ بتخفيض الرسوم الجمركية علي صادراتنا من السلع الزراعية بنسب تتراوح بين ٤٠٪ - ٨٠٪ وذلك خلال مواسم محدده من العام مع اعفاء بعض الصادرات الزراعية المصريـــة مـــن الرسوم الجمركية تدريجيا و في حدود حصص معينة و خلال فترات محددة مـــن العام (مرفق بيانها) و خلال مراحل زمنية محدده.

و نظرا لان المجموعة الاقتصادية الاوربية و منذ اوائل الستينات تنتهج سياسة موحدة تجاة المنتجات الزراعية و هي السياسة الزراعية الموحدة المنصوص عليها بالمواد من ٣٨ الي ٤٧ من اتفاقية روما و هي السياسة التي جعلت من جميع اسواق دول المجموعة الاوربية سوقا واحد ة بالنسبة للمنتجات الزراعية .

لذلك فان القطاع الزراعي سبق جميع القطاعات الاخري بتشكيـــل السوق الواحدة و بالتالي فان تعديل اتفاقية روما لايترتب علية اية آثار علي صادراتنا الزراعية لدول المجموعة الاوربية .

واردات مصر من دول المجموعة الاوربية :

تستورد مصر قائمة طويلة من السلع من دول المجموعة الاقتصادية الاوربية ، علي راسها المواد التموينية و السلع الانتاجية و الوسيطة و تتمتع بمعاملة الدولـة الاكثر رعاية، شانها شان اية دولة اخري تعقد معها اتفاق تجاري ، و لاتتمـــتع الواردات من دول المجموعة بمعاملة تفضيلية خاصة.

و من واقع الدراسات التي اعدتها اللجنه الاوربية و من تصريحات بعض المسئولين باللجنه، فان التغيير الجوهري الذي تنعكس آثارة علي صادرات دول المجموعة هو الاتجاه الي تركيز الصناعات و استخدام احدث الوسائل الفنيـــة

علي نطاق كبير و هو مايؤدي الي تخفيض تكلفة الانتاج و بالتالي تخفيض اسعار الصادرات الاوربية ، لتنافس الانتاج الامريكي و الياباني.

و علي اية حال تؤكد جميع الدراسات التي اعدتها اللجنه علي تخفيض تكلفة الانتاج اما تخفيض اسعار الصادرات فليس هناك مايؤكدة.

و مع ذلك فان تحقيق السوق الواحدة عام ١٩٩٣ لن يتاتي بآثار سلبية فيما يتعلق بوارداتنا من دول المجموعة الاوربية ، اما آثارة الايجابية فمن السابق لأوانه التصور بالكم و الكيفية التي سيحققها لنا.

ثانيا: التعاون الاقتصادي و الفني و المالي

و تنظم احكامه المواد من ١ ـ ٧ من اتفاق التعاون الموقع في ١٨ يناير ١٩٧٧ ، و في اطار هذا الاتفاق تم التوقيع علي ثلاث بروتوكولات مالية علي الوجة الاتي:

القيمة : بالمليون وحدة نقد اوربية

نوع التسهيلات	البروتوكول الاول ١٩٧٧ ـ ١٩٨١	البروتوكول الثاني ١٩٨١ ـ ١٩٨٦	البروتوكول الثالث ١٩٨٦ ـ ١٩٩١
منح	٦٣	٧٦	١٨٩
قروض ميسرة	١٤	٥٠	--
قروض بنك الاستثمار الاوربي	٩٣	١٥٠	٢٤٩
مساهمات في مخاطر راس المال	--	--	١١
الاجمالي	١٧٠	٢٧٦	٤٤٩

و من الواضح ان البروتوكول المالي الثالث سينتهي العمل به عام ١٩٩١ و هذا يعني ان البروتوكول المالي الرابع سيعقد في وقت مواكب لبداية تحقيق السوق الواحدة عام ١٩٩٣.

و نظرا لان البروتوكولات المالية التي تعقدها مع المجموعة الاوربية في تزايد مستمر ، لمواجهة التضخم من ناحية و من ناحية اخري لمعاونة الدول النامية في تمويل خططها الانمائية .

و نظرا لما تؤكدة اللجنه من ان المجموعة الاوربية ستحقق وفورات مالية كبيرة، فانه يمكن الاستناد الي هذة الاسس لمطالبة المجموعة الاوربية بزيادة مبلغ البروتوكول المالي الرابع بدرجة ملموسة ، هذا علي مستوي التعاون المالي و الفني مع المجموعة الاقتصادية الاوربية .

اما علي المستوي الثنائي مع دول المجموعة ، كل علي حدة ، فان البيان المشترك الملحق باتفاق التعاون المبرم في ١٨ يناير ١٩٧٧ بشأن التعاون الثنائي ينص علي :

(يعترف الطرفان المتعاقدان ، ان شمول الاتفاق الموقع بين المجموعة و مصر لبعض مجالات التعاون أمر لايمنع أي من الدول الاعضاء من الاتفاق مع مصر بالطرق الثنائية علي خطوات للتعاون في نفس المجال) .

لذلك فان التعاون الثنائي بين مصر و دول المجموعة كل علي حدة لن يتأثر بانشاء السوق الواحدة عام ١٩٩٣.

ثالثا : المعونـــات الغذائيـــة :

وتحصل عليها مصر فى اطـــار المعونات التى تقررهـــا المجموعة الاوروبيـــــة للدول النامـــية كل عـام ، وتتوقـف قيمـــة مانحصـل عليه من معونـات علـى المبلـــغ الاجمالـــى الذى تقـــرره المجموعة لهذا الغـــرض .

ورغم ارتفاع اسعار المواد الغذايـئة عالميا بعض السـنين ، الا ان المجموعـــة الاوروبيـة تحـاول عدم انقاص الكمـيات التى اعتادت منحها للدول النامـــية .

وتأتى مصر علـى رأس الدول التى تحصـل على المعونـات وترتيبها الاولـــى ، واحيانا الثانـــى كأكبر مستفيد من هذه المعونـــات .

ومن العوامـل الهامـــة فى تقرير قيمـة المعونـــة الغذائيـة للدول الناميـــة ، هـو مدى التزام الدولـــة المستفيدة باستخدام حصيلـــة المعونـة فى تمويل المشروعـــات الغذائيـة المحليـة ، اذ ان فلسـفة المجموعة فى منـح المعونات الغذائيـــة هو مساعـــدة الدول الناميـــة فى سد جزء من احتياجاتها الغذائيـــة من جانـب وعلى الجانـب الاخـــر معاونتها فى تمويـل مشروعات الانتاج الزراعـى الغذائـى ليساهم فى سـد بعـــض احتياجاتهـــا الغذائيـــة .

اما تحقيق السـوق الداخلـية الواحـــدة ببدايـــة عام ١٩٩٣ ، فليـت لـــه علاقـــة بالمعونـة الغذائيـــة ومع التفاؤل الشـــديد يمكـن ان تؤدى الى زيادة هـــذه المعونـــات اذا ماتوافـــر بميزانيـــة المجموعة جـــزءا من الوفـــورات الناجمـــة عـــن تحقيـــق هذه الســـوق .

كان الهدف من هذه الدراسة ان نصل الى بناء استراتيجية تسويقية جديدة تتعامل مع الجماعة الاوروبية الموحدة وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف كان لابد ان نأخذ الحقائق التالية : -

أ - ان الجماعة العربية ومؤسساتها قد فشلت فى تحقيق المشاركة الاقتصادية الفعالة فى صورة جماعية مابين البلدان العربية علاوة على ان التجارة البدنية تعانى من الضعف وقد زاد الموقف سوءا نتيجة احداث الخليج العربى وماادت اليه من آثار سلبية على الدول العربية .

وجدير بالاشارة الى ان هناك اتفاقيتان للوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة بتسهيل التبادل وتنظيم تجارة الترانزيت وتسدد مدفوعات المعاملات الخارجية وانتقال رؤوس الاموال العربية .

وجدير بالذكر ان هاتين الاتفاقيتين قد تضمنت اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية وعدم اخضاع هذه المنتجات فى أى بلد عربى الى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المماثلة .

ولاشك ان مثل هذه الاتفاقيات لو نفذت فانها سوف تساعد بالتأكيد على زيادة التبادل التجارى بين البلدان العربية .
وهذا الامر يؤثر فى صورة سالبة على الاقطار العربية من حيث اللحاق بالتطورات والمتغيرات تجاه الجماعة الاوروبية .

ب - ان العلاقات التجارية بين البلدان العربية والجماعة الاوروبية يشير فى اتجاه واحد محققة عجزا فى الميزان الجارى فى غير صالح البلدان العربية ، نتيجة عجز الصادرات العربية عن تغطية الواردات من الجماعة الاوروبية علاوة على ذلك ان الصادرات العربية تستحوذ عليها الصادرات البترولية تمثل المرتبة الاولى أعلى نسبة من بين جملة الصادرات العربية الى الجماعة الاوروبية الامر الذى يجعل اقتصاديات بعض البلدان العربية عرضة لاى تذبذبات تحدث فى السوق العالمية ويعوق تحقيق التنمية الاقتصادية لها .

جـ - رياح التغيير فى اوروبا الشرقية وما اسفرت عنها من نتائج من أهمها اتجاه دول اوروبا الشرقية الى الاخذ بتطبيق مذهب الحرية الاقتصادية ، وهذا الامر قد يؤثر بصورة غير ايجابية على عدد من الدول العربية التى ترتبط مع الجماعة الاوروبية باتفاقيات اقتصادية وتجارية والتى بمقتضاها تحصل من خلال هذه الدول على بعض المساعدات والمعونات والتى قد تتأثر تجاه جزءا منها على الاقل الى مساعدة حكومات الدول الشرقية لتشجيعها على تطبيق آليات السوق .

د - وعلى الجانب الاخر نجد ان كلا من الولايات المتحدة الامريكية واليابان كانتا من اكثر الدول تخوفا من هذه السوق الواحدة لضخامة وتشعب مصالحها مع أوروبا الغربية، هذا الحدث اسمر دعى الى قيام هاتين الدوليتين الى التحرك بسرعة هائلة للتعامل مع هذه السوق الاوروبية حيث: -

- قررت كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك انشاء سوق تجارية حرة فى امريكا الشمالية لتكون بذلك اكبر سوق فى العالم.

وسوف تشمل هذه السوق منطقة واسعة جدا حيث يصل عدد سكان المنطقة الى ٢٦٠ مليون نسمة ويصل اجمالى الانتاج السنوى الى نحو ٦ آلاف مليون دولار وسوف يتم توظيف يختلف الارباح التى ستجنيها الدول الثلاث من السوق الحرة فى توفير اليد العاملة والطاقة والتكنولوجيا المتطورة.

- فى حين نجد ان اليابان اتجهت الى زيادة انفاقها فى الاستثمارات الاجنبية لشراء الشركات الاجنبية خاصة الاوروبية مع اقتراب موعد اتفاقية اوروبا الموحدة عام ١٩٩٣ بما يسمح بازالة كافة العوائق التجارية امام المنتجات اليابانية فى تلك السوق.

ومن خلال تلك الحقائق سالفة الذكر لابد من تبنى استارتيجية تسويقية جديدة على المستوى العربى تكون قادرة على التعامل مع الجماعة الاوروبية الموحدة، تعتمد فى بناءها على العناصر التالية: -

أ - تطوير عمل الجامعة العربية ومؤسساتها للوفاء باحتياجات العالم والتركيز على حتمية التعاون الاقتصادى والتجارة بين الدول العربية للاستفادة المثلى من الوارد الاقتصادية لها والتركيز على احياء اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة.

ب - ان تعمل البلدان العربية على الاستفادة القصوى من البروتوكولات والاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع الجماعة الاوروبية على أن يؤخذ فى الحسبان ان تتلاؤم مواعيد التصدير مع الفترات المحددة والمطلوبة فى السوق الاوروبية الموحدة وبالجودة المناسبة خاصة ان هناك دورا تستفيد من هذه البروتوكولات غاية الاستفادة وبنجاح كبير وتأتى على رأس هذه الدول اسرائيل.

جـ - تشجيع المبادرات الفردية فى الدول العربية نحو عقد صفقات تجارية مع السوق الاوروبية الموحدة حيث ان هذه الصفقات ستكون بداية الى خلق طلب اجنبى اوروبى على المنتجات العربية.

د - ضرورة احياء الحوار بين الجماعة الاوروبية مع دول البحر الابيض المتوسط وكذلك الحوار العربى الاوروبى والحوار الخليجى الاوروبى، وذلك بهدف الحصول على أقصى ما يمكن من مزايا تفيد التعاملات التجارية مع الجماعة الاوروبية.